

## أبرز إنجازات الجزائر في إطار تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015



### 1- القضاء على الفقر المدقع والجوع

تم تحقيق تقدم هام، حيث انتقلت نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم من نسبة 1.9 % من مجموع السكان سنة 1988 إلى 0.8 % سنة 2001، وقدرت نسبة الإنخفاض في الفترة المذكورة ب 58%.



### 2- تعميم التعليم الإبتدائي

تجاوزت الجزائر منذ سنة 2001 الحد الأدنى المستهدف، إذ بلغت النسبة الصافية لتلميذات الأطفال الذين يبلغون من العمر ست (06) سنوات 98.5% سنة 2014. كما انخفضت نسبة الأمية بشكل ملموس، لا سيما بالنسبة للفئة العمرية 15-24 سنة، إذ انتقلت من معدل 13.2 % سنة 1998 إلى 6.2 % سنة 2008.



### 3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

كرس التعديل الدستوري لسنة 2008 حقوق المرأة السياسية، وسمح بتمثيل أكبر لها في المجالس المنتخبة، إذ انتقلت نسبة العنصر النسوي من 7.7% سنة 2007 (30 امرأة من أصل 389 نائب) إلى 31.6% في المجلس الحالي (146 امرأة من أصل 462 نائب)، مما سمح بالجزائر أن تحتل المرتبة الأولى عربيا، والتاسعة إفريقيا و الـ26 على مستوى العالم من حيث نسبة تمثيل المرأة في البرلمان.



### 4- تخفيض معدل وفيات الأطفال

عرفت نسبة الوفيات عند الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخمس سنوات تراجعاً كبيراً، إذ انتقلت من 1000/55.7 سنة 1990 إلى 1000/25.6 سنة 2014، واقتربت بذلك بشكل كبير من نسبة الثلثين المستهدفة.



## 5- تحسين الصحة النفاسية

حققت الجزائر تقدما هاما في هذا المجال، إذ تراجعت نسبة الوفيات أثناء الولادة من 100 /230 ألف عام 1985 إلى 63.6 / 100 ألف سنة 2014. كما عرفت ظروف الرعاية الصحية تحسنا مستمرا، سواء على مستوى البنى التحتية أو الموارد البشرية أو إدارة المنظومة الصحية.



## 6- مكافحة انتشار فيروس السيدا والملاريا و الأمراض الأخرى

تصنف الجزائر من بين البلدان ذات المعدل الوبائي المنخفض بنسبة لا تتجاوز 0.1% فيما يخص العدوى بفيروس الايدز. وانتقلت نسبة الوفاة بسبب الملاريا من 100 ألف حالة خلال سنوات الستينات إلى ما بين 300 و600 حالة سنويا خلال السنوات العشرة الفارطة، علما أن الغالبية العظمى من هذه الحالات أتت من الخارج، ولم يتم إحصاء أية حالة ضمن السكان المحليين سنة 2014.



## 7- الحفاظ على البيئة

شرعت الجزائر معايير بيئية تتطابق مع الإتفاقيات الدولية، ووضعت إستراتيجية عشرية تركز على قاعدة ثلاثية، وهي إعادة بعث النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية و تحسين نوعية الحياة.



## 8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

اعتمدت الجزائر في إطار المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا سياسة تعاون جنوب-جنوب، تجسدت، على وجه الخصوص، في مواصلة تقديم المساعدة والدعم للبلدان الفقيرة والأقل تقدما، خاصة الإفريقية منها، في أشكال مختلفة مثل المساعدات المالية و المنح الدراسية والمساعدات الغذائية والطبية والمادية والدعم التقني. كما ساهمت بشكل ملموس في فك العزلة عن المناطق الحدودية الصحراوية، لا سيما من خلال استكمال الطريق العابر للصحراء إلى غاية الحدود مع النيجر.

## تطور الوضع الإقتصادي والإجتماعي خلال الفترة 2000-2015

استفادت الإستراتيجية الجزائرية للتنمية، التي تم تطبيقها خلال الفترة 2000-2015، من تحسن الوضعية الأمنية بفضل سياسة المصالحة الوطنية التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لتستجيب بصورة ملموسة لتطلعات السكان.

وترجمت هذه الإستراتيجية، القائمة على جهد استثماري غير مسبوق يقارب 30 % من الناتج الداخلي الخام سنويا، بتنفيذ أربع مخططات تنموية كبرى تهدف إلى دعم الإنعاش الإقتصادي و تعزيز النمو و عصرنة المنشآت القاعدية الإقتصادية والإجتماعية ودعم التنمية في الهضاب العليا و الجنوب.

وقد أفضى هذا الإختيار الإستراتيجي إلى أداءات إقتصادية ومالية ناجحة خلال الفترة المذكورة، إذ أسهم الإنفراج المالي الراجع إلى تحسن أسعار البترول في دعم التزام السلطات العمومية بقرارات سياسية مكنت من بعث العديد من الديناميكيات، على غرار التسديد المسبق للديون الخارجية وتعزيز القدرات المالية، سواء على مستوى احتياطي الصرف أو قدرات التمويل العمومي، مما سمح بالحفاظ على التوازن المالي و الأمني و إنجاز برامج تنموية ذات طابع إجتماعي و اقتصادي خلال هذه الفترة.

فعلى الصعيد الإقتصادي، قدر معدل ارتفاع النمو سنويا بـ 3.7 %، إلى جانب زيادة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بوتيرة أسرع فاقت الـ 6 % ، وبلغ ذروتها سنة 2009 بنسبة نمو قدرت بـ 10 %.

وتتميز هذا النمو بالتنوع، إذ سجلت جميع قطاعات النشاط خارج المحروقات تغيرا محسوسا في قيمتها المضافة، فيما بقي التضخم في مستويات معتدلة (معدل سنوي 3.9%). كما عرفت نسبة البطالة انخفاضا حادا، إذ انتقلت من 29.8 % سنة 2000 إلى 11.2 % سنة 2015.

وتأثر قطاع المحروقات بانخفاض الطلب العالمي منذ 2006، فبعد تسجيله لنمو قدر بـ 3.8 % ما بين 1999 و 2005 بفضل ارتفاع ملموس للأسعار، شهد القطاع نموا سلبيا خلال الفترة 2005-2014، كما انخفضت، بذلك، نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام من 45 % سنة 2006 إلى 27.1 % سنة 2014. ويبقى قطاع المحروقات، بالرغم من هذا، المصدر الأول لتمويل الإقتصاد، ما يعتبر نقطة ضعف بسبب تذبذب سوق النفط.

بالرغم من انخفاض حصته في الناتج الداخلي الخام (بالقيم الإسمية) منذ عدة سنوات، عرف قطاع الصناعة نموا لا يستهان به خلال الفترة 2000-2015، بمعدل سنوي بلغ 4.1%. وجعلت التأخرات المتراكمة في هذا القطاع، لا سيما في الفرع العمومي له، من تطويره تحديا كبيرا أمام جهود تنويع الاقتصاد الجزائري، وذلك بالرغم من المبادرات العديدة المتخذة لإعادة الهيكلة و إعادة الرسملة.

وحظي قطاع البناء والأشغال العمومية بتخصيص برامج استثمارية كبرى في مجالي السكن والأشغال العمومية. فخلال الـ15 سنة الماضية، استفادت 3 ملايين عائلة من **سكنات جديدة**، ممولة بشكل تام أو جزئي من قبل الدولة، مما ساهم في رفع حجم الحظيرة الوطنية للسكن من 5.4 مليون مسكن سنة 2000، إلى 8.5 مليون مسكن عام 2015.

أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية، فتم تنفيذ السياسة الوطنية لكبرى الأشغال والتجهيزات العمومية المهيكلة، من خلال ثلاثة مخططات مديرة في أفق 2025، والمتمثلة في المخطط المدير للطرق و الطرق السيارة، المخطط المدير المتعلق بالمنشآت الجوية، وذلك المتعلق بالمنشآت البحرية.

وفضلا عن عمليات توسيع وصيانة شبكة الطرقات الموجودة، و كبرى منشآت الطرق السيارة، إلى جانب انجاز الطريق السيار شرق-غرب على مسافة 1142 كلم، والتي ساهمت في تعزيز الدور الهام لشبكة الطرق في التنمية الاقتصادية، تم تسجيل تحسن واضح في شبكة النقل عبر السكة الحديدية، التي انتقل طولها خلال الفترة 2000-2013 من 1739 كلم إلى نحو 4.000 كلم، بالإضافة إلى التقدم المسجل في مجال **عصرنة الشبكة** (الربط بشبكة الكهرباء و إشارات المرور والأمن والصيانة وتجديد التجهيزات).

وعرف قطاع النقل البحري، الذي يغطي معظم التجارة الخارجية للجزائر، تحسنا ملحوظا على مستوى البنية التحتية للموانئ، وذلك، على وجه الخصوص، من خلال توسيع أراضيات الموانئ.

كما استفاد قطاع الخدمات من نجاعة النشاط الاقتصادي، خاصة من تطور شبكة الطرقات والسكة الحديدية، والبنية التحتية في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، والتبادل الخارجي الجوي والبحري.

فيما يخص قطاع الفلاحة، الذي يعد من القطاعات ذات الأولوية، فقد سمح تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بإضفاء ديناميكية جديدة على النمو الفلاحي و تطوير الأراضي الريفية، من خلال توسيع رقعة المساحات الصالحة للزراعة و إعادة تهيئة المستثمرات الفلاحية وإعادة تشجير مساحات هامة. كما نجحت هذه السياسة في تكثيف و عصرنة الإنتاج في كل الفروع الفلاحية، استقرار سكان الأرياف، وتنويع النشاطات الاقتصادية الخالقة لمناصب العمل.

إلى جانب تبني هذه السياسة المثمرة، ساهمت عدة عوامل في نجاعة القطاع الفلاحي، على غرار التقدم المحرز في مجال الموارد المائية، تطبيق نظام تحفيزي أكثر فعالية لصالح الفلاحين (تقديم الدعوم و القروض والمساعدات...) و تطوير المعرفة بإمكانيات الصيد البحري. وتندرج مجمل هذه الإنجازات في إطار هدف إستراتيجي يتمثل تحقيق الأمن الغذائي.

وشهدت مساهمة القطاع الخاص في خلق الثروة ومناصب الشغل في الجزائر تزايدا مستمرا، إذ مثلت نسبة 59.5 % من القيمة المضافة الوطنية في سنة 2014 ، مقابل 41.7 % في سنة 2000. ووصلت هذه النسبة، خارج المحروقات، إلى 86% في سنة 2014 ، مقابل 74.8 سنة 2000. هذا و تقدر مساهمة القطاع الخاص في حدود 59% في التشغيل الشامل.

في مجال التنمية البشرية، سجلت الجزائر تقدما هاما سمح بتدارك النقص على المستوى الإجماعي وتحسين المستوى المعيشي للسكان. حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي بمعدل 2% سنويا، كما ارتفع الإستهلاك الحقيقي للعائلات بشكل محسوس نظرا لاستحداث مناصب الشغل وارتفاع الأجور (4.9 % سنويا)

كما تقلصت الفوارق على العموم، حيث أن نصيب 20 % من السكان الأقل استهلاكا ارتفع من نسبة 7.8 % سنة 2000 إلى 8.4 % سنة 2011، وتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة 2000 - 2014.

وسجل مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ارتفاعا مضطربا مما سمح للجزائر بالإلتحاق بفئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة منذ سنة 2010، وتحسين تصنيفها ب 24 رتبة خلال الفترة 2000 - 2014 ، منتقلة من المرتبة 107 إلى المرتبة 83. كما صنفت الجزائر ضمن البلدان العشرة التي سجل مؤشر تنميتها البشرية أكبر ارتفاع خلال الفترة 1970-2010.

بصفة عامة، حققت الجزائر تقدما أكيدا على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي، غير أن النقص لا تزال حاضرة، وتكمن، على وجه الخصوص، في ضعف التنوع الإقتصادي وضرورة تحسين الإستفادة من مختلف البرامج الإجتماعية. في هذا الصدد، أدرج برنامج التنمية الخماسي 2015-2019 ضمن أولوياته إصلاحات عميقة و متعددة الأبعاد وفقا للمحاور التالية:

- ✚ تعزيز دولة القانون ودعم الإستقرار و ترقية الحوار الوطني
- ✚ دعم المجال الإقتصادي و المالي
- ✚ بعث ديناميكية لتطوير النشاطات المنتجة
- ✚ توسيع البنية التحتية و زيادة مردوديتها لتعزيز دورها في دعم البرنامج الإقتصادي و الإجتماعي
- ✚ تعزيز التنمية المحلية التي تنسجم مع البيئة و تحافظ عليها.
- ✚ مواصلة جهود التنمية البشرية لتحقيق تكفل فعال و صارم باحتياجات المواطنين